

الدول الخليجية تبدأ عملياً دراسة إصدار العملة الموحدة

ايلاف

04-11-2066

بدأ وزراء المالية والاقتصاد بدول الخليج السبت، بحث الخطوات العملية نحو إنشاء اتحاد نقدي خليجي، يتضمن إصدار عملة موحدة يتم تداولها في 6 دول أعضاء بمجلس التعاون الخليجي. ومن المقرر أن يناقش الوزراء الخليجيون خطوات إنشاء هذا الاتحاد، ضمن اجتماعات الدورة 72 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تعقد برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة، بمدينة جدة السعودية.

كما يبحث الوزراء نحو 11 قضية مالية واقتصادية أخرى، مدرجة على جدول أعمال اللجنة، في مقدمتها متابعة خطوات التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، وتذليل العقبات التي تعترض تطبيق الاتحاد الجمركي.

وفي بداية الاجتماع أعرب وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة بدولة الإمارات الدكتور محمد خلفان بن خريباش، رئيس الدورة، عن أمله في أن ينجح الاجتماع في "تفعيل الوحدة والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون".

ونقلت وكالة الأنباء السعودية "واس" عن الوزير الإماراتي قوله: "أخص بالذكر الاتحاد النقدي الذي سيكون له بالغ الأثر في تحقيق هذا التكامل".

وأشار بن خريباش إلى أن الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس مر بعدة مراحل، منذ إقرار المجلس الأعلى في دورته 22 للاتفاقية الاقتصادية الموحدة في ديسمبر/ كانون الثاني 2001، وذلك بدءاً من اعتماد الدولار الأمريكي مثنياً مشتركاً لعملات دول المجلس، واستكمال بحث معايير الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي.

ومن المقرر أن تبدأ الدول الخليجية بتطبيق العملة الموحدة في الأول من يناير/ كانون الثاني عام 2010.

ومن المقرر أن يبحث المجتمعون في هذه الدورة أيضاً، قضايا من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الخليجية، وعلى رأسها السماح لمواطني دول المجلس بممارسة المزيد من الأنشطة الاقتصادية والمهن المختلفة، بالإضافة إلى مراجعة تنظيم تملك العقارات، لتخفيف وإلغاء القيود التي تحد من تملك المواطنين الخليجين للعقارات بالدول الخليجية الأخرى.

وأشار بيان صادر عن وزارة المالية السعودية، إلى أن المشاركين سيتناولون في اجتماعهم نتائج اجتماعات اللجان المنبثقة عن لجنة التعاون المالي والاقتصادي كلجان الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي، إلى جانب اللجان التي لها علاقة بعملها كلجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس ولجنة الأسواق المالية والجهات الرقابية.